الفتوى الحموية الكبرى

ⓒ دار المأثور للنشر و التوزيع ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شيخ الإسلام ابن تيمية

الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمة الله. / شيخ الإسلام ابن تيمية ؛ عبد القادر محمد الغامدي - الرياض ، ١٤٣٦ هـ

..ص ١..سم

ردمك : ٧-٤-٩٠٥٨٨-٦٠٣-٩٧٨

١- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، ت ٧٢٨ هـ ٢- التوحيد ٣ - الألوهية أ. الغامدي ، عبد القادر محمد (محقق) ب. العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٣٣٤/ ١٤٣٦

رقم الإيداع : ١٣٣٤/ ١٤٣٦

ردمك: ٧-٤-٩٠٥٨٨-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

دار المأثور للطباعة والنشر والتوزيع

المدينة المنورة: أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية - هاتف: ٠١٤٨٤٥٣٨٠٠

الرياض: ص ب: ٢٤٠٦٣٥ - الرمز البريدي ١١٣٢٢ جوال: ٠٥٥٨٨٣٥٠٥٦

هاتف: ٠١١٤٢٥٣٨٨٣ - فاكس: ٠١١٤٢٧٧٣٧٩

القاهرة: جوال ٠١١١٢٣٧١٢٨٠ - www.daralmathour.com

الفتوى الحموية الكبرى

لشيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

تحقيق

د. عبد القادر بن محمد الغامدي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين

دار المأثور

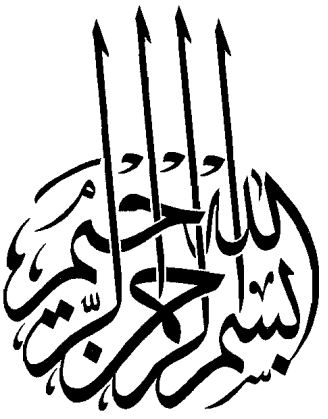
بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٢] ، ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاء: ١] ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزَاب: ٧٠-٧١] .

أما بعد ؛ فهذا تحقيق كتاب « الفتوى الحموية الكبرى » لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو : الإمام الحجة ، سيد الحفاظ المتأخرين ، أحد أعلام المفسّرين ، المجتهد المطلق ، قامع أهل البدع والزندقة ، أعجوبة العصر والأوان ، بحْر العلوم النقلية والعقلية ، وارث علم النبوة ، أعظم مجدد للملة الحنيفية والسنَّة المحمَّدية بعد القرون المفضلة إلى يوم الناس هذا ، أحد أعلام الزهد والورع والعبادة والجود والشجاعة : تقيّ الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله ابن تيمية الحرَّاني مولدًا ، الدِّمشقي نشأةً ومدفنًا (١٠/ ٣/ ٦٦١- ٢٠/ ١١/ ٧٢٨هـ) .

والكتاب هو فتوى حول الصفات الخبرية واستواء الرب تعالى على عرشه ، وهي عظيمة النفع جدًا ، غزيرة الفوائد ، عميقة العلم ، قوية الحجة ، أصيلة المأخذ والمنزع ، بليغة المبنى ، ناصعة البيان ، محيطة بمذاهب الناس في هذه

المسائل وبأصولهم ، عظيمة الأثر في أمة محمد ﷺ ، منذ كتبها رَحِمَهُ اللَّهُ إلى يوم الناس هذا ، لم ينسج في بابها على منوالها ، ولا يغني متنٌ في فلكها عنها ، مع اختصارها وإيجازها ، لذلك قال الإمام ابن عبدالهادي : « وهي عظيمة جدًا »[١] ، وفي مقدمة بعض نسخها الخطية : « وهو جواب عظيم النفع جدًا » .

وقد خصها بالذكر العلامة ابن بدران الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ لمن أراد معرفة عقيدة السلف فقال : « والقسم الثاني منها ما هو موضوع لبيان مذهب السلف ، وهي كثيرة جدا كما أسلفناه لكننا نرشد الطالب هنا إلى ما فيه مقْنعٌ له فنقول : منها « العقيدة الحموية » ، و« شرح العقيدة الأصفهانية » لشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرها من رسائله ومصنفاته »[٢] .

وقال العلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك حفظه الله في مقدمة شرحه لها : « تَضَمَّنَت تأصيلاً عظيمًا » ، وقال : « تضمَّنَت حُجَجًا دامغةً عقلية وشرعية ، تهدِمُ أصول المعطِّلة من الجهمية والمعتزلة ، ومن تبعهم كالأشاعرة في نفيهم لصفات الرب » .

وهذا التحقيق لها هو في الأصل مقدمة لشرحها المطول الذي وضعته عليها وقد انتهيت منه بحمد الله في قريب من ألف صفحة ، فأردت أن أفرد المتن بالطباعة ليوزع على الطلاب في المدارس والدورات العلمية وينتفع به العباد بإذن الله تعالى ، وقد جعلت لها عناوين ، للإعانة على فهمها ، وجعلتها بين معكوفتين .

❐ ❐ ❐

(١) (العقود الدرية) ص : (٨٣) .
(٢) (المدخل) ص : (٤٩٨) .

سبب تأليفها ، ووقته ، وتسميتها

سبب تأليفها هو أنها جواب لسؤال وجه لشيخ الإسلام حول آيات وأحاديث الصفات يأتي إن شاء الله ذكره في أولها ، قال ابن عبدالهادي : « وهي جواب عن سؤال ورد من حماة سنة ثمان وتسعين وستمائة ، وجرى بسبب تأليفها أمور ومحن ، وتكلم الشيخ فيها على آيات الصفات والأحاديث الواردة في ذلك »[١] .

فأملاها الشيخ سنة ثمان وتسعين وستمائة ، يعني وعمره سبع وثلاثين سنة ، لأن مولده سنة واحد وستين وستمائة ، وهذه الفتوى الحموية الصغرى ، أما الكبرى فسيأتي ذكر تاريخ كتابتها إن شاء الله .

وقال الشيخ في مقدمة كتابه « بيان تلبيس الجهمية »[٢] : « فإني سُئلت من مدة طويلة ، بعيد سنة تسعين وستمائة عن الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله ، في فُتيا قدمت من حماة ، فأحلت السائل على غيري ، فذكر أنهم يريدون الجواب مني لا بد ، فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر والعصر ، وذكرت فيه مذهب السلف والأئمة المبني على الكتاب والسنة ، المطابق لفطرة الله التي فطر الناس عليها ، ولما يعلم بالأدلة العقلية التي لا تغليط فيها » .

وأما تسميتها وهي « الفتوى الحموية الكبرى » ، أما الفتوى فواضح ، وأما الحموية فلأن السؤال الموجه إليه كان من حماه ، وهي مدينه تمثل المنطقة الوسطى في سوريا اليوم . وأما « الكبرى » فسيأتي بيانه بإذن الله .

❐ ❐ ❐

---

(١) العقود الدرية ص : (٨٣) .

(٢) (١/ ٤) .

مقاصد شيخ الإسلام في الفتوى الحموية

■ **يقصد الشيخ فيها إلى غرضين صرَّح بهما :**

الأول : جمع كلمة المسلمين أشعرية وغيرهم على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة ، وتأليف قلوبهم ، وإبعادهم عن الفرقة والاختلاف المذموم ، لذلك كان المقصد الثاني وهو :

بيان أن ما قرره فيها ليس مذهب الإمام أحمد وحده ، بل هو إجماع الأمة ، ومنتشر أن هذا مذهب السلف في جميع الطوائف ، لذلك نقل هذا عن علماء المذاهب الأربعة ، وشيوخ الصوفية الكبار ، وأئمة المتكلمين .

قال رَحِمَهُ اللَّهُ : « لما كنت في البرج ذُكِرَ لي أن بعض الناس علق مؤاخذة على الفتيا الحموية وأرسلت إلي ، وقد كتبت فيما بلغ مجلدات ولا حول ولا قوة إلا بالله ، والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة ، وأنا كنت من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين ، وطلبًا لاتفاق كلمتهم ، واتباعًا لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله ، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجلّ المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ونحوه ، المنتصرين لطريقه كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه . وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري ، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة ، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم .

مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحدًا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي ، ولا انتصرت لذلك ، ولا أذكره في كلامي ، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وقد قلت لهم غير مرة : أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك ، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم وبألفاظ

من نقل إجماعهم من عامة الطوائف ، هذا مع أنى دائما ومن جالسني يعلم ذلك منى أنى من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى .

وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية ، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق »[1] .

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ : « فلما اجتمعنا وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم ، حمدت الله بخطبة الحاجة خطبة ابن مسعود رضي الله عنه ثم قلت : إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف ، ونهانا عن الفرقة والاختلاف ، وقال لنا في القرآن : ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٣] ، وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعَام: ١٥٩] ، وقال : ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٥] ، وربنا واحد ، وكتابنا واحد ، ونبينا واحد ، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف ، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين ، وهو متفق عليه بين السلف ، فإن وافق الجماعة فالحمد لله ، وإلا فمن خالفني بعد ذلك كشفت له الأسرار وهتكت الأستار ، وبينت المذاهب الفاسدة التي أفسدت الملل والدول ، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس ، فإن للسلم كلامًا وللحرب كلامًا .

وقلت : لا شك أن الناس يتنازعون يقول هذا : وأنا حنبلي ، ويقول هذا : أنا أشعري ، ويجرى بينهم تفرق وفتن واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها ، وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته وأحضرت كتاب « تبيين كذب

(١) (مجموع الفتاوى) (٣/ ٢٢٧-٢٢٩) .

المفترى فيما ينسب إلى الشيخ أبى الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ» تأليف: الحافظ أبى القاسم ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقلت : لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا ، وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه « الإبانة » . وكان مقصودي تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف ، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت ، وأن أعيان المذاهب الأربعة ، والأشعري وأكابر أصحابه على ما ذكرته . ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص ، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث .

وقلت أيضًا : هذا اعتقاد رسول الله ﷺ ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية أو حديثًا أو إجماعًا سلفيًا ، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين والفقهاء الأربعة والمتكلمين وأهل الحديث والصوفية ، وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف وقول أئمة أصحاب الشافعي ، وأذكر قول الأشعري وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم ، ولينتصرن كل شافعي وكل من قال بقول الأشعري الموافق لمذهب السلف ، وأبين أن القول المحكى عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه وإنما هو قول طائفة من أصحابه »[١] .

وقال : « أما الذي أذكره فهو مذهب السلف ، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة وأهل الحديث والمتكلمين والصوفية ، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة ، وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل »[٢] .

ولذلك حرص الشيخ أن ينقل كلام الأئمة بأعيانه وألفاظه بالأسانيد ، وقال في الفتوى : « ونحن نذكر ألفاظ السلف بأعيانها ، وألفاظ من نقل مذهبهم بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يُعلم به مذهبهم » .

(١) (مجموع الفتاوى) (٣/ ١٩٠) .
(٢) (مجموع الفتاوى) (٣/ ٢٠٥) .

وذكر شيخ الإسلام مقصده من نقل كلام بعض المتكلمين أيضًا فقال : « وكلامه [أي الجويني] وكلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه ، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كلِّ كلام .

ومِلاك الأمر أن يهَب الله للعبد حكمة وإيمانًا بحيث يكون له عقل ودين حتى يفهم ويدين ، ثم نورُ الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء ، ولكن كثير من الناس قد صار منتسبًا إلى بعض طوائف المتكلمين ، ومحسنًا للظن بهم دون غيرهم ، ومتوهِّمًا أنهم حقَّقوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم ، فلو أتي بكل آية ما تبعها حتى يؤتى بشيء من كلامهم » .

وقال في الحموية : « وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب ، وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله من المتكلمين وغيرهم نقول بجميع ما يقوله في هذا وغيره ، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به » .

لهذا لا عجب أن يهتدي بسبب هذه الفتوى كثير ممن يتجرد للحق ولا يتعصب للخلق .

أسماء الأئمة الذين نقل المصنف أقوالهم ، وأسماء الناقلين لمذهب السلف :

نقل المصنف في الفتوى كلام الأئمة : الأوزاعي ، ومكحول ، والزهري ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وعمر بن عبدالعزيز ، وربيعة بن أبي عبدالرحمن ، ومالك ، وابن الماجشون ، وأبي حنيفة ، وهشام بن عبيدالله الرازي ، ويحيى بن معاذ الرازي ، وعلي بن المديني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي زرعة الرازي ، ومحمد بن الحسن ، وأبي عبيد القاسم بن سلَّام ، وابن المبارك ، وحماد بن زيد ، وسعيد بن عامر الضبعي ، وابن خزيمة ، وعباد بن العوام الواسطي ، وعبدالرحمن بن مهدي ، والأصمعي ، وعاصم بن علي بن عاصم ،

ومالك بن أنس ، والشافعي ، وزينب أم المؤمنين رضي الله عنها ، وأبي يوسف ، وابن أبي زمنين المالكي . بهذا الترتيب ، وكان قبل ذلك نقل كلامًا للإمام أحمد بن حنبل رحم الله الجميع .

ثم نقل كلام الناقلين لمذهب السلف من كبار الحفاظ والفقهاء والأئمة المتأخرين ؛ فنقل كلام الخطابي ، ومن شيوخ الصوفية « صوفية أهل الحديث » نقل كلام أبي نعيم الأصبهاني ، ومعمر بن أحمد الأصبهاني ، والفضيل بن عياض ، وعمرو بن عثمان المكي ، وأبي عبدالله المحاسبي ، وأبي عبدالله بن خفيف ، وعبدالقادر الجيلاني . ومن علماء المالكية نقل كلام ابن عبدالبر ، ومن الشافعية البيهقي ، ومن الحنبلية القاضي أبي يعلى . ومن كبار المتكلمين نقل كلام أبي الحسن الأشعري ، وأبي بكر الباقلاني ، والجويني . بهذا الترتيب . وكان قبل ذلك في أول الفتوى نقل كلامًا للرازي ، والشهرستاني ، والغزالي لكن بدون تصريح بأسمائهم .

❐ ❐ ❐

تسمياتها ، وصحة نسبتها لشيخ الإسلام

وأما تسمياتها : فمرة يسميها شيخ الإسلام : « المسألة الحموية »[١] وكذا سماها الذهبي[٢] ، والسبكي[٣] ، وابن رجب[٤] .

ومرة أسماها : « الفتيا الحموية »[٥] ، وكذا سماها ابن القيم ، ونقل منها[٦] ، والذهبي[٧] .

وسماها ابن حجر[٨] : « الفتوى الحموية » .

وسماها ابن عبدالهادي ، وعلى نسخة مكتبة الحرم المكي « الحموية الكبرى »[٩] .

وسماها الذهبي وابن كثير وابن رجب : « الحموية »[١٠] .

وسماها الذهبي وابن حجر وابن بدران : « العقيدة الحموية »[١١] .

وسماها عمر البزار : « كتاب المسائل الحموية »[١٢] .

---

(١) كما في (مجموع الفتاوى) (٢/ ٢٢٧) ، (٥/ ٢١) .
(٢) كما في (العقود الدرية) ص : (٢١١) .
(٣) في (طبقات الشافعية الكبرى) (٩/ ١٦٣) .
(٤) في (ذيل طبقات الحنابلة) (٤/ ٥١١) .
(٥) (بيان تلبيس الجهمية) (١/ ٧) .
(٦) في مؤلفات ابن تيمية ص : (٢٠) . وانظر : الصواعق المرسلة (١/ ١٦٢- ١٧٠) .
(٧) في (تاريخ الإسلام) (٥٢/ ٦١) .
(٨) في (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) (١/ ١٦٩) .
(٩) في (العقود الدرية) ص : (٨٣) . ونقل نقولا كثيرة عنها من ص (٨٣- ١١١) .
(١٠) في (تاريخ الإسلام) (٥٢/ ٦٢) . (البداية والنهاية) (١٤/ ٤) ، (ذيل طبقات الحنابلة) (٤/ ٥٠١) .
(١١) في (تاريخ الإسلام) (٥٢/ ٦٢) . و(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) (١/ ١٨٠) . و(المدخل) لابن بدران ص : (٤٩٨) .
(١٢) في (الأعلام العلية) ص : (٢٦) .

وسماها يوسف بن عبدالهادي الصالحي ، والكتاني ونقل عنها : « العقيدة الحموية الكبرى »[١] .

وسماها السفاريني وسليمان بن سحمان ، وكذلك في النسخة الألمانية : « الرسالة الحموية »[٢] .

ومرة أسماها السفاريني : « الرسالة الحموية الكبرى » ونقل منها[٣] .

وفي نسخة مخطوطة مكتبة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت وهي التي رمزت لها بـ« ك » ، وكذا النسخة الأخرى التي رمزت له بـ« ص » : « جواب المسألة الحموية في العقيدة السلفية » .

ولم أقف على إطلاق شيخ الإسلام عليها « الكبرى » ، وأول من أطلق عليها ذلك فيما وقفت عليه هو الحافظ ابن عبدالهادي ، وهو حسن للتفريق بينها وبين الصغرى ، لذلك اختار كثير ممن حققها أن يسميها « الفتوى الحموية الكبرى » وبهذا اشتهرت اليوم ، فرأيته أنسبها ، وجعلته هو عنوانها ، ولئلا يظن لو اخترت غيره أنها غيرها ، والله أعلم .

وذكر حاجي خليفة بنفس الاسم كتاب آخر قال : « الرسالة الحموية لشيخ الإسلام الشهيد الهروي »[٤] .

أما نسبتها لشيخ الإسلام : فلا شك فيه ، صرح بها بنفسه في مواطن كثيرة ، ونسبها له جل من ترجم له كالذهبي وابن عبدالهادي وابن القيم وابن كثير وغيرهم ، وكثير ممن جاء بعدهم ، من الموافق له والمخالف ، كما في الإحالات

---

(١) في (معجم الكتب) ص : (١١٧) . و(نظم المتناثر من الحديث المتواتر) ص (٤٤) .

(٢) (غذاء الألباب شرح منظومة الآداب) (١/ ٧) ، (١٢) . و(كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس) ص : (٣١) .

(٣) (لوامع الأنوار البهية) (١/ ٢٣) ، (٩١) ، (١١٠) ، (١١٧) ، (٢٤٧) .

(٤) (كشف الظنون) (١/ ٨٦٢) .

السابقة في تسمياتها ، ونقلوا منها بالنص ، وملخصًا ، بل نقل ابن عبدالهادي نقولاً كثيرة منها ، فلا نزاع في ذلك ، ولم يوجد من شكك في ذلك أصلاً ، والحمد لله .

❐ ❐ ❐

الفرق بين الحموية الصغرى والكبرى

سميت الكبرى ، قيل : لأنها فتوى كبيرة وعظيمة كما قال الشيخ البراك في مقدمة شرحه لها ، ولا شك أنها كذلك ، قال : وقيل لأن هناك نسخة أخرى هي الصغرى ، والصحيح هو هذا الثاني ، وهو أن ذلك لأنه سبقتها الفتوى الحموية الصغرى ، قال ابن عبدالهادي : « وله الحموية الكبرى والحموية الصغرى » ، فألف أولاً الصغرى ثم أضاف عليها إضافات كثيرة ، فصارت الكبرى .

وقد كان بيان الفروق المفصلة بين الصغرى والكبرى غامضًا عند كل من تكلم عنها إلى الآن ، لذلك قال د . حمد التويجري في مقدمة شرحه لها : « في الواقع لم أعثر على من ذكر ماهية الصغرى سوى ابن عبدالهادي رَحِمَهُ اللَّهُ ، قال : « وله الحموية الكبرى ، والحموية الصغرى » . ما هي هذه الحموية الصغرى؟ لا زالت مجهولة ، وكذا ذكر في مقدمات تحقيقه لها وأنه بحث عن ذلك كثيرًا فلم يجد إجابة وافية[١] .

نعم ذكر الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة الطبعة الرابعة للحموية سنة ١٣٥١هـ ، وكذلك الشيخ قصي محب الدين الخطيب في مقدمة الطبعة الرابعة سنة ١٤٠١هـ أن الشيخ كتب الفتوى فانتشرت بين الناس ، ثم أضاف إليها نقولاً عظيمة عن أعلام العلماء من أتباع المذاهب الأربعة والصوفية كأقوال ابن أبي زمنين ، وابن خفيف وعمرة بن عثمان المكي ، فصارت الفتوى بأيدي الناس صغرى وكبرى ، لكن لم يشر أحد فيما أعلم إلى نسخ الصغرى اليوم ، وما هي الإضافات التي أضيفت في الكبرى مفصلة ، وتاريخ هذه الإضافات ، وكم مرة حصلت ، وأن الإضافات ليست فقط نقول عن بعض الأئمة ، بل كثيرة ومتنوعة ومهمة .

---

(١) ص : (٥٣-٥٤) .

وقد وفقني الله لإزالة وكشف هذا الغموض ولله الحمد ، فوقفت على الفتوى الصغرى والكبرى ، وعرفت الفروق بينهما مفصلاً وبينته ، وجعلت الصغرى هي الأصل في تحقيقي للفتوى ، وأضفت من الكبرى ما أضافه الشيخ ، وقد تبين لي أنها مضافة على الأصل بقرائن كثيرة منها تبيُّن أن الزيادات على الكبرى إضافات ، وعلى ذلك أدلة كثيرة :

منها : نوعية كثير من الإضافات وسأذكرها مفصلة ، فهو يضيف أسماء أئمة مثلاً ، أو يضيف أسماء كتب ، أو كلمة «الإمام» قبل اسم أحد الأئمة ، أو «الشيخ» ، ويقدم ذكر كتاب ، ويحذفه من موطنه الأول ، ويغير أسلوب ، ويفسر كلمة ، ويصلح خطأ ، فهي زيادات مقصودة ، وأيضًا هي إضافات مفيدة جدًا وقيمة كما سيأتي ذكر ذلك ، وبمعرفتها يقف القارئ على أمور خاصة من حياة شيخ الإسلام لم تتبين من قبل .

ومنها : أنه عندما أضاف كلام أبي نعيم نقله بعد كلام سابق لأبي نعيم أيضًا ، قال في الصغرى : « وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب الحلية في عقيدة له » ثم ذكر كلامه ، ثم قال : « وقال الحافظ أبو نعيم في كتاب محجة الواثقين ومدرجة الوامقين تأليفه . . » فهذا الأسلوب يدل على أنه أضافه ، وإلا لقال بعد أن انتهى من كلام أبي نعيم الأول : « وقال في كتابه محجة الواثقين . . » .

ومن ذلك : أن النسخة التي هي الصغرى لم تنفرد بالنقص ، بل هناك نسخ أخذت عنها فيها نفس النقص ، ومن ذلك النسخة التي اعتمدها د . حمد بن عبدالمحسن التويجري ، وجعلها الأصل في تحقيقه ، وهي إحدى النسختين الظاهريتين ، وذكر سبب اختياره لها أنها أقدم نسخة عثر عليها ، ولقربها من زمن المؤلف ، وقد تبين لي أن النسخة التي اخترتها وجعلتها الأصل وهي النسخة الألمانية أقدم منها ، لما أذكره حين وصفها إن شاء الله .

ومن ذلك : أنه لا يوجد أي أثر لسقط في هاتين النسختين ، وهذا يدل أن النسخة الألمانية والنسخة الظاهرية نسختان كاملتان خاليتان من كل تلك الإضافات ، ولم يتنبه الأخ المحقق ولا غيره لكون هاتين النسختين هما الفتوى الحموية الصغرى ، لذلك ذكر عند الإضافات التي أضيفت أنها ساقطة من هاتين ، والصواب أن يقال : أضيفت إليهما .

ومن ذلك : وهو يؤكد ما سبق أن النقص في النسختين ، ومع أنه كثير جدًا ومتنوع إلا أن النسختين متطابقتان في ذلك ، فنفس النقص هنا هو كذلك بعينه في الأخرى ، كما أن نفس النقص هو المضاف على جميع النسخ الأخرى وتطابقت تلك النسخ على عين الإضافات .

❐ ❐ ❐

الإضافات على الصغرى، وتاريخ تأليف الكبرى

أضاف إضافات كثيرة ومتنوعة كما سبق، وأحيانًا يضيف حرفًا أو كلمة، وهو يدل أنه رَحِمَهُ اللَّهُ أعاد قراءتها بدقة تامة. وقد تبين لي أنه أعاد النظر في الفتوى مرتين، فأعاد النظر فيها مرة وأضاف إضافات معينة لتطابق نسختين على نفس الإضافات وهي نسخة مكتبة الحرم المكي والتي رمزت لها بـ« ح »، ونسخة جامعة الملك سعود رقم (٤١٢٢)، واعتمدت في الإحالة عليها على النسخة المحققة وقد رمز لها بحرف « ع ».

ثم أعاد النظر مرة أخرى وأضاف بعض الإضافات في بقية النسخ وهي كثيرة، وقد تبين أن الإضافات الأخيرة كانت بعد المحنة ومناظراته مع الأشعرية، لما سأذكره في الإضافة الأولى وقد قدمتها مع تأخرها في الكتاب عن غيرها لهذا السبب. وسأذكر هنا الإضافات على الصغرى بعد اكتمال كل الإضافات. وأميز بين الإضافات الأخيرة والتي قبلها في حاشية التحقيق إن شاء الله تعالى، ليجمع القاري بين الصغرى والكبرى، وهي إضافات كبرى فعلاً تستحق بعدها أن تسمى الحموية الكبرى[1]، وهذه الإضافات هي:

الأولى: أضاف كلامًا بعد ذكره حديث الأوعال، ففي الصغرى قال: « رواه أبو داود » فقط. وفي الكبرى أضاف: « رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وهذا الحديث مع أنه قد رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجة والترمذي وغيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين؛ فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر، وقد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد، الذي اشترط فيه أنه

(١) بلغ المتن من غير المقدمات والفهارس في صفِّه الأول (١٤٢) صفحة، الإضافات في الكبرى (٣٧) صفحة تقريبًا، وبلغ كلام ابن خفيف وهو أطول إضافة على الصغرى (١٥) صفحة، وكلام المحاسبي (٨) صفحات، وابن أبي زمنين (٥) صفحات.